

أثر الفساد المالي والإداري في إيرادات الدولة العراقية

خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥

باسم عباس محمود الهيازي

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى بيان واقع ومؤشرات الفساد المالي و الإداري و اثره على بنود الموازنة العامة بالتركيز على جانب الإيرادات العامة للدولة العراقية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، ومن أجل تحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي بأدواته المعروفة وتبين إن الفساد المالي و الإداري يؤثر بشكل سلبي على الإيرادات العامة وقد وضح معامل التحديد (R^2) إن الفساد المالي و الإداري يفسر ما نسبته (٣٠%) تقريباً من التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة، ويفسر ما نسبته (٢٧%) من الإيرادات النفطية، وما نسبته (٢٦%) من الإيرادات الضريبية، وما نسبته (٨%) من الإيرادات الأخرى، كما بين معامل الارتباط (R) إن للفساد المالي و الإداري علاقة عكسية قدرت نسبتها ب (٣٠%) بينه وبين الإيرادات العامة، ومن اهم توصيات البحث هي يجب على الحكومة العراقية أن تفرض على مؤسساتها وإدارتها كافة تطبيق معايير الحكم الرشيد والالتزام بها وخاصة فيما يتعلق بالتعاملات المالية، والتوجه الجاد من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية في تنويع هيكل الاقتصاد العراقي وتوسيع قاعدته الإنتاجية والتركيز على مصادر الإيرادات التي تتسم بالثبات والاستقرار النسبي، ويجب زيادة نسبة إسهام الضرائب في الإيرادات العامة للدولة وذلك من خلال تبسيط وتوضيح القوانين والأنظمة الضريبية وجعلها تمتاز بالشفافية والمرونة.

Abstract:

The current research aimed to clarify the reality and indicators of financial and administrative corruption and its effect on the public budget items by focusing on the side of the public revenues of the Iraqi state during the period from 2003 to 2015. In order to achieve this objective, the researcher used the descriptive analytical method with its known tools and found that the financial and administrative corruption has a negative effect on the public revenues and R^2 showed that the financial and administrative corruption accounts for 30% of changes in the public revenues, 27% of changes in oil revenues, 26% of tax revenues, and 8% of other revenues. In addition, R showed that the financial and administrative corruption has a reverse

relationship, at a percentage of 30%, with the public revenues. One of the most important recommendations of study is that the Iraqi government should force all its institutions and departments to implement the good governance standards and commit to them, especially with regard to the financial transactions. In addition, both legislative and executive authorities should seriously direct towards diversifying the structure of the Iraqi economy, expand its productive base and focus on revenue sources which are relatively stable and persistent. Further, the contribution of taxation in the public revenues of the state should be increased by simplifying and clarifying the tax laws and systems and make them adequately transparent and flexible.

المقدمة:

يعد الفساد من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات بل تكاد تكون المشكلة الرئيسية في معظم الدول المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء ولكن بدرجات متفاوتة وحسب خصوصية هذه الدول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالفساد هو جزء من الطبيعة البشرية، ولا بد من القول بأن ظاهرة الفساد ليست وليدة اليوم بل إنها موجودة منذ وجود الإنسان لكنها تتراد وتتنوع بشكل خاص في ظل الحروب وتدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية وفي ظل الصراعات التي تحصل في المجتمعات، إذ يتسبب الفساد بخسائر اقتصادية كبيرة في المجتمعات المعنية إلى جانب التأثيرات السلبية الاجتماعية والسياسية. إن الفساد المالي والإداري مشكلة كبيرة تعاني منه معظم البلدان وخصوصاً دول العالم الثالث ومنها العراق وهو يمس القطاعين العام والخاص إذ يؤدي إلى تحويل الموارد عن المجالات المخصصة لها كما يؤثر الفساد سلباً على قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها وواجباتها ودورها التنموي، وتكمن خطورة الفساد في ما يرتب عليه من آثار وخيمة على مسيرة الإصلاح والتنمية، فضلاً عن أنه يكلف بلايين الدولارات ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمات التي يحتاجها المواطن وتقليل فرص الاستثمار المحلي والأجنبي وإهدار المال العام وزيادة النفقات على حساب الإيرادات والعراق كغيره من الدول يعاني من انتشار واسع لهذه الظاهرة الخطيرة التي تصيب المجتمع فعلى الرغم من امتلاك العراق لموارد مالية ضخمة جداً إلا أنه لم يتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

مشكلة البحث:

إن إشكالية البحث هي تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وتزايد حدته في الآونة الأخيرة في العراق مما يجعل التصدي لهذه الظاهرة والبحث في آثارها وأسبابها واحدة من الصعوبات التي تواجه الاقتصاد إذ إن الفساد يؤدي إلى خلق آثار سلبية اقتصادية واجتماعية تساعد على ضياع أو إهدار إيرادات الموازنة العامة للدولة.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خطورة ظاهرة الفساد بأشكاله المتعددة ولكونه آفة تهدد كيان المجتمع العراقي والذي أصبح يمثل عائقاً كبيراً جداً أمام عملية التنمية وسبب للمشاكل والأزمات المالية والاقتصادية التي يشهدها وخاصة في السنوات الأخيرة وكذلك ضياع أو إهدار موارد الدولة العراقية، كما يعد الفساد ظاهرة خطيرة تنتشر في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي وتترك آثارها السلبية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فإن دراسة هذا الموضوع يعد أمراً في غاية الأهمية وذلك للحد من هذه الظاهرة الخطيرة ومعالجتها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الإطار النظري للفساد المالي والإداري والتعرف على مؤشرات قياس الفساد فضلاً عن تحليل الإيرادات العامة في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥)، كما يهدف البحث إلى قياس أثر العلاقة بين الفساد المالي والإداري والإيرادات العامة للعراق، ووضع السبل الكفيلة للحد من الفساد ومعالجته.

فرضية البحث:

لقد تم بناء فرضية البحث اعتماداً على مشكلة البحث، وعناصرها المختلفة، وذلك لأن الفرضية تستند إلى "أن الفساد المالي والإداري له تأثير سلبي على الإيرادات العامة للدولة"، لذلك تم صياغة الفرضية التالية (يوجد تأثير معنوي لمستوى الفساد المالي والإداري في الإيرادات العامة لدولة العراق).

أسلوب البحث:

يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي وذلك من خلال استعراض مفهوم الفساد المالي والإداري وأشكاله وأسبابه ومؤشرات قياسه وآليات مكافحته. والمنهج الاستقرائي الذي اختص بدراسة وتحليل الإيرادات العامة في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، وسوف يتم ذلك من خلال استخدام البيانات المختلفة من مصادرها مدعوماً بالرسوم البيانية المناسبة، فضلاً عن المنهج القياسي وذلك بالاعتماد على برنامج (spss) الإحصائي وسوف نستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط مع الرسوم البيانية لقياس أثر العلاقة بين الفساد المالي والإداري والإيرادات العامة للعراقية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد المالي والإداري.

المبحث الثاني: تحليل الإيرادات العامة في العراق خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥
المبحث الثالث: قياس أثر العلاقة بين الفساد المالي والإداري و الإيرادات العامة للعراق خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد المالي والإداري

أولاً: مفهوم ومظاهر (أشكال) الفساد:

مفهوم الفساد:

تعددت التعاريف الرامية لتحديد مفهوم الفساد نظراً لتعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها في مجتمع ما^(١). وتم تعريفه بأنه إساءة استخدام السلطة للحصول على مصالح شخصية أو فئوية أو منظماتية^(٢). أما Windsor فيرى أن الفساد يشير إلى فشل القيم والاعتبارات الأخلاقية وتفضيل مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع بطريقة غير مشروعة^(٣). على الرغم من هذا التعدد في التعريفات التي وضعت لتعريف الفساد إلا أنها مازالت قاصرة عن الإتمام بشكل دقيق بهذه الظاهرة، فالفساد يعد في الوقت الحالي جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية بل والأخلاقية والاجتماعية أيضاً، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف جامع ومانع لمفهوم الفساد^(٤).
يمكن تحديد مظاهر وأشكال الفساد على النحو الآتي:

١ - الرشوة:

يقصد بها الحصول على أموال أو أية منافع أخرى مقابل تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل يخالف الأصول والقوانين المرعية^(٥). وتعد الرشوة من أخطر أوجه الفساد، ومن أشد الأدوات فعالية في نشر العديد من مظاهر الفساد^(٦). كما أنها تعد من أكثر مظاهر الفساد شيوعاً وانتشاراً وتأثيراً، فهي يلتمسها كل ذي حس في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد استغلال سلطته. وقد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المدراء وهي تختلف بشكلها وطبيعتها فقد تكون ذات قيمة مادية أو تكون ذات طبيعة عينية، وتأخذ مفاهيم و تفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية والآخر يسميها مساعدة أو إكرامية والكل يعني رشوة مهما اختلفت المسميات^(٧).

٢ - المحسوبية والمحاباة والوساطة:

المحسوبية ويقصد بها تمرير ما تريده (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً. والمحاباة هي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو العقود الاستئجار والاستثمار. أما الوساطة فهي توسط شخصاً ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي)

لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال منصب... إلخ^(٨).

٣- الابتزاز والتزوير:

يقصد به الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبويضات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادات الدراسية أو تزوير العقود^(٩).

٤- غسل الأموال:

وتعد ظاهرة غسل الأموال أفة العصر وأم الجرائم، وهي جريمة منظمة لها أساليبها ومناهجها وتعد من أخطر الجرائم المالية بسبب انعكاساتها المباشرة على الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات، وهي أحد أبرز المشكلات الاقتصادية تعقيداً لأنها تسهم في تعظيم حالة اختلال التوازن والاستقرار اللذان يعدان الركيزة الأساسية لتحقيق مجتمع الرفاهية والتنمية والتطور^(١٠). وقد عرفتها مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) لغسل الأموال بأنها (مجموعة من العمليات التي تجري على هذه الأموال ذات المصدر الجرمي بقصد إخفاء مصدرها غير المشروع وهذه العمليات من الأهمية بمكان بالنسبة لهؤلاء المجرمين لأنها تمكنهم من الانتفاع أو الاستمتاع بعوائد جرائمهم دون تعريض مصدرها للخطر)^(١١).

٥- الاقتصاد الخفي أو الأسود:

يعرف الاقتصاد الخفي بأنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية التي تنشأ عن الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف الأفراد والجماعات ذات الخبرة في هذا المجال، هدفها الأساسي هو الربح السهل والسريع والتهرب من الضرائب ومن المراقبة^(١٢).

٦- الفساد المصرفي والاستثماري:

الفساد المصرفي هو تعبير يستخدم لكل صور الفساد الاقتصادي التي لها صلة بالمصارف والذي يتمثل في صور الاقتراض من البنوك بدون ضمانات وعدم القيام بسدادها، ويدخل في الفساد المصرفي الإضرار بالاقتصاد الناتج عن القصور في تمويل الاستثمارات اللازمة، أو إفساد قرار الاستثمار، ويدخل فيه أيضاً الإضرار بالاقتصاد من خلال الفساد في الواردات، أما في المجال الاستثماري فقد توجد البيئة التي تحابي الأفراد أو الفئات ويمكن أن يكون في مناطق أو أقاليم معينة في الدولة، وقد أثبتت المتابعة أن بعض من هذه القرارات الاستثمارية تمثل فساداً بحد ذاته، ويتم ذلك من خلال توجيه ادخارات المجتمع إلى استثمارات لا تمثل أولويات المجتمع^(١٣).

٧- التهرب الضريبي والجمركي:

يعرف التهرب الضريبي على أنه محاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة

باسم محبّاس محمود الميازمي

عليه كلياُ أو جزئياً باتباع طرق وأساليب تخالف أحكام النظام الضريبي^(٤). أما التهرب الجمركي فهو إدخال المواد و السلع أو إخراجها عبر نطاق الجمركي للدولة أو محاولة ذلك، على خلاف الصورة التي وضعها القانون فهو مجموعة من الأفعال المادية والمحاسبية التي يقدم عليها المكلف للتخلص من دين الضريبة^(٥).

٨- التبذير في نفقات الدولة:

النفقات العامة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها في مجمل الاقتصاد من خلال تحقيقها لأهداف الدولة التي تبغي تحقيقها وإشباع الحاجات^(٦). فالفساد يخفض حوافز الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير هيكل الإنفاق العام، ويؤدي إلى تخفيض معدل الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم والصحة أي تخفيض الإيرادات الحكومية^(٧).

٩- اختلاس المال العام:

يعرف الاختلاس على أنه عبث الموظف العام المؤتمن على الممتلكات العامة أو ممتلكات الغير، سواء كانت هذه الأموال عائدة للدولة أم للأفراد، ويعد الاختلاس من أسوأ الانحرافات، حيث يلجأ المسؤولون إلى استغلال نفوذهم ووظائفهم عن طريق اختلاس أموال الدولة^(٨).

١٠- الغش الصناعي والتجاري:

الغش نوع من أنواع المنافسة غير المشروعة في التعامل في السوق السوداء كان تجارياً أم صناعياً ويتضمن نوعاً من المنافسة مع الآخرين بغية تحقيق الربح أو تجنب الخسارة وللغش وسائل متعددة يتحقق بها الركن المادي لهذه الجريمة^(٩).

ثانياً: أسباب الفساد:

بصفة عامة يمكن إرجاع أسباب نشأة الفساد ونموه وانتشاره إلى ما يأتي:

- **أسباب اقتصادية:** تعد من العوامل الرئيسية المفسرة للفساد وتتمثل بالآتي:^(١٠)
 - ١- اتساع الدور الاقتصادي للدولة: إن اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعد أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد، وكما يأتي:
 ١. السياسات الحمائية: عند قيام الدولة بحماية صناعاتها المحلية وفرض القيود على الاستيراد تجعل تراخيص الاستيراد عمل مربح فإنها تسمح برعاية الفساد.
 ٢. الإعانات الحكومية: يعد منح الإعانات مصدراً مهماً للبحث عن الربح إذ تشير الدراسات إلى أن الفساد يترعرع في ظل السياسات المالية التي لا تصمم بشكل جيد للصناعات المستهدفة بالإعانات.
 ٣. التحكم في الأسعار: إن انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية من شأنه خلق حوافز للأفراد لرشوة المسؤولين لضمان الحصول على نصيب غير عادل من هذه السلع، وهذا ينطبق أيضاً على كل من أسعار الصرف المتعددة وحصص الصرف الأجنبي.

باسم محاسن محمود الميازي

ب- الفقر والأجر المتدني: يعد الفقر وتدني معدلات الأجور من الأسباب التي تؤدي إلى شيوع الفساد في المجتمع وخاصة عندما تكون الدخول (الرواتب) عصب الحياة الموظف العام.

- أسباب سياسية: إذ تواجه بعض الدول وخصوصاً الدول النامية تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتتقلب من ديمقراطية إلى ديكتاتورية وبالعكس، الأمر الذي يخلق جواً من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد^(٢١).
- أسباب اجتماعية وثقافية: يظهر الفساد من خلال تفضيل المسؤولين الحكوميين للأقارب والأصدقاء وإعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الغير مشروعة فأذن هناك جانب أخلاقي له علاقة بالمنظومة الاجتماعية للقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية تبرز بشكل ضوابط ومعايير لا تتسجم مع المعايير العالمية فالواسطة عالمياً هي فساد ولكنها وفقاً لمنظومة القيم والأعراف العرفية نخوة وشهامة في تفضيل القريب على الغريب^(٢٢).
- أسباب إدارية: وهي المتمثلة بالروتين والبيروقراطية الشديدة التي تجعل الناس يبحثون عن وسائل قد تكون غير صحيحة لإنجاز معاملاتهم إما لطول سير الإجراءات بلا مبرر مما يرهق الناس أو يؤخر عملهم أو تركيز السلطة بيد أفراد يسيئون استعمالها الأمر الذي يدفع بالمواطنين إلى رشوة الموظفين^(٢٣).
- أسباب قانونية: إن الفساد يتناسب مع غياب التشريعات وتطبيق القانون ويتوقف على مدى مصداقية الأجهزة القضائية والرقابية وكذلك العوامل البيروقراطية أي كلما كثرت القوانين والتعليمات وتداخلت مع بعضها البعض ولا سيما في ميدان الخدمات والدوائر المالية والضريبية كلما زادت الصلاحيات وتراخت المحاسبة سيكون نتيجة ذلك تتسع رقعة الفساد^(٢٤).

ثالثاً: مؤشرات قياس الفساد وآليات مكافحته:

١ - مؤشرات قياس الفساد:

هناك العديد من مؤشرات قياس الفساد يمكن توضيح أهمها بما يأتي:

أ- مؤشر ادراك الفساد: (CPI) Corruption Perceptions Index

تصدر منظمة الشفافية الدولية، والتي تأسست في عام ١٩٩٣ ومقرها برلين مؤشر مدركات الفساد، وذلك منذ عام ١٩٩٥، وحسب موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت) ويركز على الفساد في القطاع العام^(٢٥).

وهو عبارة عن ملخص لحملة استفتاءات والذي يعكس آراء الأكاديميين ورجال الأعمال ومحلي المخاطر في بلدان عديدة، إذ يتم ترتيب الدول فيه على أساس مستوى الفساد ونقيضه فيه، أي الدول التي ترتفع فيها نسبة الشفافية تأتي في الترتيب الأول، في حين الدول التي ترتفع فيها معدلات الفساد تأتي في مؤخرة الترتيب^(٢٦). إن الأسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو بناء على الخبرة ورؤية أولئك

باسم محاسن محمود الميازي

الأكثر تعرضاً بشكل مباشر مع واقع الفساد في دولة ما، إذ تعتمد المنظمة في تطويرها للمؤشر على معلومات ثانوية حول الفساد تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استناداً على الاستطلاعات والمسوحات المصممة لهذا الغرض، ومن هذه المؤسسات (البنك الدولي، بيت الحرية، المجموعة الدولية للتطوير والإدارة، المجموعة الدولية للتجارة، مجموعة استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية، وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، المنتدى الاقتصادي العالمي، مركز أبحاث الأسواق الدولية)، ويلاحظ أنه على الرغم من استخدام المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية إلا أن القيمة الرقمية تعتبر أهم كثيراً في الدلالة على مستوى الفساد المدرك، وذلك نسبة لاحتمال تغيير الترتيب تبعاً لتغطية الدول زيادة أو نقصاناً حسب توفر المعلومات، إذ تتراوح قيمة المؤشر بين (١٠) نقاط تعبر عن عدم وجود الفساد في البلد أو بمعنى آخر انعدام الفساد، إلى (الصففر) وهي درجة تعبر عن الفساد المتفشي بطريقة كبيرة، أما فيما يتعلق باستخدام النتائج يلاحظ أن المؤشر هو أصلاً لمحة انية سنوياً لأراء رجال أعمال ومحللين، وهو أقل تركيزاً على الاتجاهات أو التغيرات بين سنة وأخرى، وإذا ما أجريت مقارنة بسنوات ماضية، يجب أن تكون المقارنة فقط بين أرقام نتيجة الدولة وليس موقعها في الترتيب^(٢٧).

ب- مؤشر دافعي الرشوة: (BPI) Bribe Payers Index

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر دافعي الرشوة منذ عام ١٩٩٩ بهدف ترتيب مدى تورط الدولة المصدرة الرائدة في قضايا الفساد من خلال الشركات متعددة الجنسية. وتقوم مؤسسة غالوب الدولية^(*) بإجراء استطلاع لرأي عينة من رجال الأعمال والمصرفيين والمحامين في الأسواق الصاعدة لتحديد هوية الشركات المصدرة التي تقدم أو تعرض الرشاوي للمسؤولين للحصول على العقود الحكومية أو للحفاظ على تواجدتها في القطاعات المختلفة لتلك الدولة^(٢٨).

مؤشر دافعي الرشوة يقيس الفساد من وجهة نظر الشركات الصناعية ومتعددة الجنسيات التي تدفع رشاوي للمسؤولين الحكوميين في الدول الأخرى لتسهيل أعمالها ولتصدير منتجاتها لتلك الدول. حيث يقيم هذا المؤشر ميول شركات أكثر من (٣٠) دولة مصدرة بالعالم لدفع رشاوي خارج بلادها^(٢٩).

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (الصففر) أقصى درجات انتشار الفساد، و(١٠) نزاهة الجهاز الحكومي تماماً. لقد استند مؤشر دافعي الرشوة لعام ٢٠١١ على استطلاعات أجريت في ٢٨ دولة التي تمثل الشريك الأكبر في التجارة والاستثمار مع الشركات متعددة الجنسية وفقاً لاحتمال رشوة شركاتها في الخارج ويستند المؤشر إلى اثنين من الأسئلة التي يتم توجيهها إلى (٣٠١٦) من رجال الأعمال مع مجموعة واسعة من المديرين التنفيذيين في مختلف القطاعات. بهدف تقييم الجانب الدولي

باسم محاسن محمود الميازي

لعرض الرشوة، وتم سؤال كبار التنفيذيين في هذه الشركات حول احتمال قيام الشركات الأجنبية من الدول التي لديها معاملات تجارية معها بالتعامل بالرشوة عند ممارسة الأعمال التجارية في دولهم، وباختصار قدم هؤلاء التنفيذيين تصوراتهم حول مصادر الرشوة الخارجية ومن ثم شكلت آراءهم الأساس لمؤشر دافعي الرشوة^(٣٠).

ج- مقياس الفساد العالمي (Global Corruption Barometer):

وهو أكبر استطلاع للرأي العام في جميع أنحاء العالم حول الفساد، تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ عام ٢٠٠٣، يتناول تجارب الناس مباشرة مع الرشوة وتفاصيل آرائهم حول الفساد في المؤسسات الرئيسية في بلدانهم إلى حد كبير يوفر البارومتر أيضاً نظرة ثاقبة في كيفية استعداد الناس للتحرك لوقف الفساد. في مقياس الفساد العالمي لعام ٢٠١٣ تم إجراء مسح من (١١٤٠٠٠) شخص في (١٠٧) بلد وظهر الفساد على نطاق واسع حيث تبين أن ٢٧% ممن شملهم الاستطلاع قد قاموا بدفع رشوة للحصول على الخدمات في المؤسسات العامة، ووجد أيضاً مقياس ٢٠١٣ أنه هناك العديد من البلدان تعتمد على مؤسسات لمحاربة الفساد والجريمة الأخرى هذه المؤسسات هي بحد ذاتها غير موثوق بها إذ تبين أن في (٣٦) بلداً اعتبرت الشرطة الأكثر فساداً في هذه الدول طلب في المتوسط ٣٠% من الأشخاص دفع رشوة للشرطة. وفي (٢٠) دولة عرض السلطة القضائية باعتبارها الأكثر فساداً، في تلك الدول قد طلب المتوسط ٣٠% من الأشخاص التي لديها اتصال مع النظم القضائية دفع رشوة^(٣١).

إن السؤال الذي تطرحه الاستبانة على عينة الدراسة هو (ما هو مستوى فساد القطاعات التالية في بلدك؟) وتتراوح الإجابة التي يضعها مقياس الفساد العالمي بين (١-٥) علامة (١) تشير إلى مؤسسات وقطاعات الدول أو المناطق غير فاسد على الإطلاق أما علامة (٥) فتشير إلى مؤسسات وقطاعات الدول أو المناطق فاسد للغاية وإن تحليل درجة القطاع النهائية سيكون من (١) إلى (١.٧٩) غير فاسد إطلاقاً، ومن (١.٨٠) إلى (٢.٥٩) غير فاسد، ومن (٢.٦٠) إلى (٣.٣٩) فساد متوسط، ومن (٣.٤٠) إلى (٤.١٩) فاسد، ومن (٤.٢٠) إلى (٥) يكون فاسد للغاية^(٣٢).

ج- مؤشر تقرير الفساد العالمي: (GCR) Global Corruption Report

يصدر تقرير الفساد العالمي عن منظمة الشفافية الدولية، وقد صدر لأول مرة عام ٢٠٠١ وهو يصدر سنوياً باستثناء السنوات (٢٠٠٢ و٢٠١٠ و٢٠١٢)، وهذا التقرير يتم من خلاله استكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين أو لقضية ما من قضايا الحكم الرشيد، ويقدم التقرير بحثاً وتحليلاً مختصين فضلاً عن توفير دراسات حول حالات معينة حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الأكاديميين والأصوات العملية في الميدان ويتم اختيار المساهمات من قبل قسم البحوث من هذا التقرير طبقاً لأثارها على السياسات والمنهجيات المبتكرة،

باسم محاسن محمود الميازي

ويغطي كل تقرير فترة (١٢) شهر ابتداءً من شهر يوليو إلى شهر يونيو في العام التالي، كما أنه مصمم بحيث يقدم الفائدة لمجموعة واسعة من القراء من ضمنهم واضعوا السياسات والصحفيون والمعلمون والطلاب والجمهور العام، إن الوظيفة الأساسية لتقرير الفساد العالمي السنوي تكمن في لفت الانتباه إلى أهمية أن تبقى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة^(٣٣).

٢- آليات مكافحة الفساد:

تعد أسباب الفساد كثيرة ومتباينة، لذا فإن وسائل مواجهتها وعلاجها هي الأخرى كثيرة ومتباينة، لأنها لا بد أن تتوافق مع أنواع الفساد وأسبابه^(٣٤). من هنا طرحت الدوائر السياسية والبحثية الغربية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة مفهوماً يهدف إلى صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع وهو مفهوم أطلق عليه البعض مسمى الحكم الرشيد، الحكم الجيد، الحوكمة، الحكمانية^(٣٥). رسمت هذه الوكالات الإطار الكلي والمسائل الكلية للالتزام بالحكم الرشيد والنتائج المترتبة عليه، وأصبح التصدي للفساد العنصر الأساسي لتعزيز القدرة المؤسسية للدولة وضمان ثقة المجتمع بقيادته^(٣٦).

مفهوم الحكم الرشيد:

إن الحكم الرشيد أو الحوكمة الرشيدة أو الحاكمية هي مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة الحكومة للالتزام بالحكم الشفاف في إطار يهدف للمساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحياناً وقد أصبح الحكم الرشيد الكلمة المحورية للتنمية الدولية وهي مطبقة في كل القطاعات وقد ظهر هذا المصطلح بشكل واضح في عقد الثمانينيات أي في الوقت الذي بدأ فيه بالتطبيق الميداني لبرامج التعديل الهيكلي والتي تهدف إلى خلق النمو الاقتصادي^(٣٧).

معايير الحكم الرشيد:

يقوم الحكم الرشيد على عدة معايير تختلف من بلد إلى آخر، فلا يمكن تصميم أسس الحكم الرشيد عبر استخدام معايير موحدة نظراً لخصوصية ثقافة كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول، لهذه الأسباب ينبغي أن تتكيف هذه المعايير حسب تآريخ وتراث وثقافة ومستوى تطور هذه البلدان، وهذا التكيف ضروري لأجل الانتقال من مرحلة المفهوم النظري للحكم الرشيد إلى الآليات التطبيقية له، وتتوزع هذه المعايير بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية ولا تشمل أداء الحكومة ومؤسساتها فحسب، بل تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين، كما تختلف هذه المعايير حسب اختلاف الجهات الصادرة عنها فقد ركزت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تعد أكثر شمولاً على تسعة معايير وهي:^(٣٨)

أ- الشفافية:

باسم محاسن محمود الميازي

يمكن تعريف الشفافية بأنها العلانية والتصريح الواضح عن البيانات والقرارات والقوانين وآلياتها والواردات والصادرات ومصروفات الحكومة والميزانية العامة للدولة وأمور أخرى من خلال وسائل الإعلام والقنوات الرقابية الأخرى. أو هي صفة من صفات النظم الديمقراطية كوسيلة من وسائل محاسبة مسؤولي الحكومة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، وهي تسمح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة من معرفة مجريات الأمور والأعمال الإدارية للحكومة^(٣٩).

ب- المساءلة:

يمكن تعريف المساءلة بأنها محاسبة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الآخر، وذلك بشأن مخرجات أو نتائج ذلك العقد أو الاتفاق التي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة^(٤٠). وتعد المساءلة أحد أهم أدوات الرقابة في إطار مكافحة الفساد فهي تعد معياراً ضابطاً للأداء الحكومي وأداة تقييمية للأشخاص العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة، وكما هو واضح أن المساءلة لا تعني مجرد سؤال، بل ترتبط بالمحاسبة ارتباطاً وثيقاً وتكون المحاسبة في ثلاثة جوانب هي (المتابعة القانونية، والمتابعة الإدارية، والمتابعة الأخلاقية)^(٤١).

ج- المشاركة:

تعد المشاركة مكوناً فاعلاً من مكونات التنمية الإنسانية، إذ تساهم في عملية صنع القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين من خلال مؤسسات شرعية تقوم على حرية التنظيم والتعبير، لذا ينبغي على الجميع أن يكون لهم صوت في عملية صنع القرار، وهذه المشاركة لا بد لها أن تكون مبنية على حرية تكوين الجمعيات والتعبير، وكذلك قدرتها على المشاركة البناءة كنموذج فاعل في صنع السياسات الحكومية العامة^(٤٢).

د- حكم القانون:

حكم القانون يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع، من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، لذا يعد هذا المعيار أهم عنصر مكون للحكم الرشيد بحيث نجد أن معظم التعاريف التي عرف بها الحكم الرشيد أعطت أهمية كبرى لهذا العنصر، أي تجسيد وإقامة دولة الحق والقانون باعتباره من القيم التي تمنح للسلطة السياسية مشروعيتها لتمكينها من التحرك ومباشرة عملها في إطار المصلحة العامة، فهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، ويهدف تأمين العدالة والمساواة بين المواطنين^(٤٣).

هـ- الفاعلية أو (الكفاءة):

لاشك في أن خدمة الناس هي أحد أهم وظيفة للحكومة، ومن المعروف أن أحد معايير الحكم الرشيد هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي، وفاعلية الحكومة هي مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلالية

باسم محاسن محمود الميازي

الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصادقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة^(٤٤).

و- العدالة أو المساواة:

المساواة بمعنى أن يتنامى شعور أعضاء المجتمع جميعهم بلا تمييز بأنهم على قدم المساواة الحقيقية وليس من بينهم من هو مستبعد أو يتم تحجيم دوره، وأن تحظى كل الجماعات وخاصة المهمشة أو الأكثر ضعفاً بالفرص التي تكفل لهم المحافظة أيضاً لتحسين أحوالهم ومصالحهم^(٤٥).

ز- حسن الاستجابة:

نعني بحسن الاستجابة قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية حاجيات الجميع دون استثناء^(٤٦).

ح- التوافق:

وتعني التوسط أو التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى المصلحة العامة وبمعنى آخر التوجه نحو توافق واسع للأداء بشأن ما يحقق مصلحة الجميع، والتوسط فيما بين المصالح للوصول إلى إجماع كبير حول ماذا يعني النفع العام للوطن واتخاذ الإجراءات التي تحقق ذلك.

ط- الرؤية الاستراتيجية:

يعني امتلاك القادة وأفراد المجتمع منظوراً طويلاً للأجل فيما يتعلق بالحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة، التي تهدف إلى تنمية القدرات البشرية، والالتزام الأكيد بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل الأمثل والرشيد، مع تحديد البدائل لتلك الموارد واختيار الأفضل من بينها، مع الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية^(٤٧).

المبحث الثاني: تحليل الإيرادات العامة في العراق خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥

تتصف الإيرادات العامة للعراق بالاستقلال عن طبيعة النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المتنوعة (زراعية، صناعية... الخ) لأنها تعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط في التمويل^(٤٨). حيث يتم تقدير الإيرادات العامة استناداً إلى تحديد حجم الصادرات النفطية ومستويات الأسعار المتوقعة خلال السنة المالية، فضلاً عن تحديد حصيلة الإيرادات الضريبية من خلال أسعار الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة لقاء خدمات معينة، وكذلك تقدير مدى إمكانية الحصول على القروض العامة ومدى الحاجة لها ومدى إمكانية تسويق الدين العام للجمهور^(٤٩). وتعد الإيرادات العامة من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يمكن من خلالها معرفة مستوى تطور اقتصاد البلد^(٥٠). ونلاحظ من الجدول (١) أن الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٣ بلغت نحو (٢١٤٦٣٤٦) مليون دينار، وقد ارتفعت الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٤ لتسجل نحو (٣٢٩٨٢٧٣٩) مليون دينار بسبب زيادة الإيرادات النفطية، وارتفعت الإيرادات

باسم محاسن محمود الميازي

العامة بنسب متواضعة خلال السنوات (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) ، أما في عام ٢٠٠٨ فقد زادت إلى نحو (٨٠٢٥٢١٨٢) مليون دينار، فيما انخفضت الإيرادات العامة عام ٢٠٠٩ إلى (٥٥٢٠٩٣٥٣) مليون دينار وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية خلال تلك الفترة، ثم عادت الإيرادات العامة لترتفع عام ٢٠١٠ لتبلغ (٧٠١٧٨٢٢٣) مليون دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، واستمرت بالارتفاع للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ لتبلغ نحو (٩٩٦٩٧٦٥٨، ١١٩٨١٧٢٢٤) مليون دينار على التوالي بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط إذ وصل سعر البرميل الواحد إلى (١٠٧) دولار^(٥١). ثم انخفضت الإيرادات العامة عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لتبلغ نحو (١١٣٨٤٠٠٧٦، ١٠٥٣٨٦٦٢٣) مليون دينار على التوالي، وشهد عام ٢٠١٥ انخفاضاً في الإيرادات العامة أيضاً لتسجل نحو (٧٢٥٤٦٣٤٥) مليون دينار وهذا الانخفاض بسبب جملة من الأسباب منها انخفاض الإيرادات النفطية وانخفاض الكمية المصدرة^(٥٢) و تقسيم الإيرادات العامة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: (الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الأخرى).

أولاً: الإيرادات النفطية: كما هو معروف أن العراق يعتمد بشكل كبير وأساسي على الإيرادات النفطية لتمويل نفقات الموازنة العامة خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ وبعد توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية. فالموازنة العامة في العراق أخذت طابعاً توسعياً خلال مدة الدراسة المتمثلة بالمدة من (٢٠٠٣- ٢٠١٥) الأمر الذي تطلب زيادة الإيرادات بشكل يوازي الزيادة في النفقات. إذ احتلت الإيرادات من الصادرات النفطية مركز الصدارة ما بين الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة المتمثلة بالمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥) وهذا واضح من خلال الجدول (١) الذي يوضح اعتماد الحكومة العراقية على الإيرادات المتأتية من النفط في تمويل نفقاتها وتهميش الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى. إذ شكل متوسط نسبة الإيرادات النفطية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) نحو (٩٥%) إلى إجمالي الإيرادات العامة. وكما يتضح من الجدول (١) أيضاً تفاوت نسبة الإيرادات العامة فهي في الأساس تعتمد على مساهمة النفط بنسب مرتفعة جداً بالقياس إلى الإيرادات الغير نفطية كما إن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين إيرادات الموازنة في تصاعد مستمر كما موضح في الشكل (١).

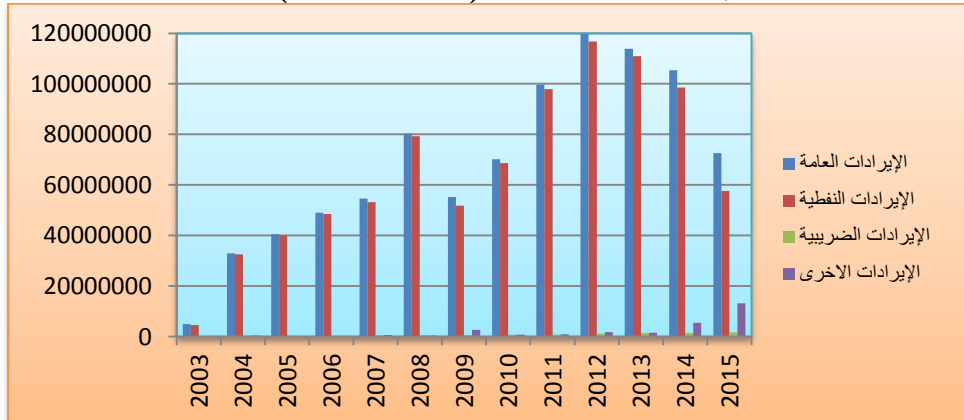
باسم محاسن محمود الميازمي

جدول (١) نسبة اسهام الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية للمدة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ (المبالغ بالمليون دينار عراقي)

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية		الإيرادات الضريبية		الإيرادات الأخرى	
		إجمالي الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية إلى العامة %	إجمالي الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى العامة %	إجمالي الإيرادات الأخرى	نسبة الإيرادات الأخرى إلى العامة %
٢٠٠٣	٢١٤٦٣٤٦	١٨١٣٣٦٠	٨٤.٤	٢٨٤٤٧	١.٣	٣٠٤٥٣٩	١٤.١
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	٣٢٥٤٧٢٠٠	٩٨.٦	٧٣٦١٣	٠.٢٢	٣٩٧٩٢٦	١.٢
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٤٠٠٠٧٦٠٨	٩٨.٧	١٨٤١٤٥	٠.٤٥	٣١١١٣٧	٠.٧٦
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٤٨٤٦١٦٥٨	٩٨.٧	٣٠٧٩٤٣	٠.٦٢	٢٨٥٩٤٤	٠.٥٨
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩٤٥١	٥٣٢٠١٤٦٠	٩٧.٤	٤٤٠٨٠٥	٠.٨٠	٩٥٧١٨٦	١.٧٥
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢١٨٢	٧٩٢٦٦٣٤٥	٩٨.٧	٥٢٧٥٢٤	٠.٦٥	٤٥٨٣١٣	٠.٥٧
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	٥١٨٧٤٥٤٤	٩٣.٩	٦٠٥٩٢١	١.١	٢٧٢٨٨٨٨	٤.٩
٢٠١٠	٧٠١٧٨٢٢٣	٦٨٦٧٤٧٠٧	٩٧.٨	٧٢٣٣٤٢	١.٠٣	٧٨٠١٧٥	١.١١
٢٠١١	٩٩٦٩٧٦٥٨	٩٧٩١٤٠٦٥	٩٨.٨	٨٧٤٣٤١	٠.٨٧	٩٠٩٢٥٢	٠.٩١
٢٠١٢	١١٩٨١٧٢٢٤	١١٦٨٣٣٠٤٦	٩٧.٥	١١٤٨٠٤٢	١.٥	١٨٣٦١٣٦	١.٥٣
٢٠١٣	١١٣٨٤٠٠٧٦	١١٠٨٩٠٥٣٩	٩٧.٤	١٣٦٠٣٧١	١.١	١٥٨٩١٦٦	١.٣٩
٢٠١٤	١٠٥٣٨٦٦٢٣	٩٨٥١١٩٣٤	٩٣.٤	١٤٦٥٢٦١	١.٣	٥٤٠٩٤٢٨	٥.١٣
٢٠١٥	٧٢٥٤٦٣٤٥	٥٧٦٥٤٥٩٧	٧٩.٤	١٧٢٣٦٨٨	١.٨	١٣١٦٨٠٦٠	١٨.١
المتوسط			٩٥%		١%		٤%

*الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الإحصائية) للفترة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٥).

الشكل (١) نسبة الإيرادات العامة والإيرادات النفطية والضريبية والإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)



باسم محاسن محمود الميازي

* الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ووزارة المالية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

يوضح الجدول (١) والشكل (١) أن حصيلة الإيرادات النفطية ارتفعت بشكل مضطرب حيث بلغت حصيلة هذه الإيرادات نحو (٤٥٦٨٩٧٥) مليون دينار عام ٢٠٠٣ أي ما يشكل نسبة (٨٤.٤%) من الإيرادات العامة، واستمرت هذه الحصيلة بالارتفاع بشكل مستمر حتى بلغت أعلاها عام (٢٠١٢) وبحصيلة مقدارها (١١٦٦٨٣٣٠٤٦) مليون دينار أي ما يشكل نسبة مقدارها (٩٧.٥%) من الإيرادات العامة وهذا هو دليل على إسهام القطاع النفطي بنسبة كبيرة في الإيرادات العامة وما يترتب على ذلك من تبعات سلبية وهذا ما كان واضحا خلال الأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخراً أي تأكيد أعراض المرض الهولندي^(*) في جسد الاقتصاد العراقي والذي يتعاطم مع استمرار الاعتماد على موارد النفط وتهميش الأنواع الأخرى من الإيرادات ولاسيما الضريبية منها.

ثانياً: الإيرادات الضريبية: يتسم النظام الضريبي في العراق بالتعددية، إذ أنه يجمع بين الضرائب المباشرة وغير مباشرة وعلى الرغم من أن هذا النظام لا يمكن أن يوصف بالحدثة، إذ إن بدايته ترجع إلى عام ١٩٢٧ حينما صدر أول تشريع لضريبة الدخل^(٥٣). يتضح من الجدول (١) والشكل (١) انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة العراقية إذا ما تمت مقارنتها بالإيرادات النفطية وهذا يعد مؤشر سلبي يوضح إهمال مصادر الإيرادات الأخرى (ومنها الضريبية) خاصة إذا ما تم إجراء المقارنة مع الدول العربية الأخرى سنجد أن هذه الدول تعتمد على مصادر متنوعة لتمويل نفقاتها العامة. إذ يتضح من الجدول (١) تدني الإيرادات الضريبية خلال مدة الدراسة حيث بلغ أدنى إسهام لها عام ٢٠٠٣ وكان (٢٨٤٤٧) مليون دينار أي ما يشكل نسبة (١.٣%) من الإيرادات العامة في حين جاءت أعلى مساهمة لها عام ٢٠١٥ والبالغة (١٧٢٣٦٨٨) مليون دينار أي بنسبة مساهمة (١.٨%) من الإيرادات العامة وهذا يوضح أن نسبة إسهام الإيرادات الضريبية ضئيلة جداً إذ وصلت في أحسن حالاتها إلى نسبة (١.٨%)، وشكلت الإيرادات الضريبية متوسط نسبة مقداره (١%) إلى إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٣). لذا لا بد من زيادة نسبة مساهمتها من خلال التغلب على الصعوبات التي تواجه هذه العملية لما له من آثار إيجابية على واقع الاقتصاد العراقي.

ثالثاً: الإيرادات الأخرى: تتضمن هذه الفقرة جميع مصادر الإيرادات العامة التي لم يتم ذكرها وهي تشمل (إيرادات أملاك الدولة، الرسوم، المنح، خدمات الدوائر للغير، المساهمات الاجتماعية وغيرها من الإيرادات الأخرى).

من خلال بيانات الجدول (١) والشكل (١) يتضح لنا أن حصيلة الإيرادات الأخرى بلغت (٣٠٤٥٣٩) مليون دينار عام ٢٠٠٣ أي تشكل نسبة (١٤.١%) من

باسم محاسن محمود الميازي

الإيرادات العامة، وقد استمرت الإيرادات الأخرى بالتذبذب ضمن مستويات متواضعة حتى بلغت حصيلتها عام ٢٠٠٩ نحو (٧٢٧٨٨٨٨٨) مليون دينار أي ما يقارب نسبة (٤.٩%) من الإيرادات العامة، بسبب تراجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بفعل الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، وكما بلغت في عام ٢٠١٤ نحو (١٠٥٣٨٦٦٢٣) مليون دينار أي ما يقارب نسبة (٥.١٣%)، كما ازدادت الأهمية النسبية لهذه الإيرادات إلى (١٨.١%) من نسبة الإيرادات العامة عام ٢٠١٥ وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة وهذه الارتفاع جاء بسبب انخفاض العائدات النفطية، وشكلت الإيرادات الأخرى متوسط نسبة مقداره (٤%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

يتضح لنا من خلال استعراض هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة في العراق أنه يعتمد وبشكل رئيسي على مورد وحيد في تمويل النفقات العامة ألا وهو النفط الخام وهذا دليل واضح على رعية الاقتصاد العراقي، فضلاً عن أن تغير نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى سواء كانت ضريبية أم غير ضريبية (غير نفطية) يعتمد على تغير نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إذ إن أي انخفاض في نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية غالباً ما يكون بسبب ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والعكس صحيح. والشكل (١) يوضحان التذبذب في نسبة الإيرادات غير النفطية (الضريبية، الأخرى).

المبحث الثالث: قياس أثر العلاقة بين الفساد المالي والإداري و الإيرادات العامة

للإيرادات العامة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

يتناول الباحث ضمن هذا المبحث مقدمة عن الوصف الإحصائي لكل متغير من متغيرات هذه البحث، المستقلة والتابعة لتوضيح وقياس العلاقة بينهما وصولاً لاختبار الفرض الرئيس القائل ((إن الفساد المالي والإداري له تأثير سلبي على الإيرادات العامة للدولة)). إذ سيتم استخدام برنامج (spss) الإحصائي من أجل تحقيق ذلك، ويمكن توضيح المتغيرات المستقلة والتابعة ضمن هذه البحث بالشكل الآتي:

- المتغير المستقل ويرمز له (X) والمتمثل بمؤشر إدراك الفساد والذي يعكس الفساد المالي والإداري في هذه البحث.

- المتغير التابع ويرمز له (Y) ويتفرع إلى عدة متغيرات تابعة يمكن توضيحها بالشكل الآتي:-

* (Y1) ويمثل الإيرادات العامة. * (Y2) ويمثل الإيرادات النفطية.

* (Y3) ويمثل الإيرادات الضريبية. * (Y4) ويمثل الإيرادات الأخرى.

كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط من أجل توضيح العلاقة بين متغيرات البحث واتجاهها ومدى معنويتها من عدمها، من أجل اختبار النموذج المعتمد. وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة والمتمثلة باختبار (F) لقياس

باسم محاسب محمود الميازمي

معنوية النموذج ككل، واختبار (T) لمعرفة معنوية المعالم المقدرة، وهذا ما يوضحه العرض الآتي:-

جدول رقم (٢) قيمة المتغيرات الداخلة في التحليل الإحصائي للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

السنة	مؤشر إدراك الفساد	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى
٢٠٠٣	٢.٢	٢١٤٦٣٤٦	١٨١٣٣٦٠	٢٨٤٤٤٧	٣٠٤٥٣٩
٢٠٠٤	٢.١	٣٢٩٨٢٧٣٩	٣٢٥٤٧٢٠٠	٧٣٦١٣	٣٩٧٩٢٦
٢٠٠٥	٢.٢	٤٠٥٠٢٨٩٠	٤٠٠٠٧٦٠٨	١٨٤١٤٥	٣١١١٣٧
٢٠٠٦	١.٩	٤٩٠٥٥٥٤٥	٤٨٤٦١٦٥٨	٣٠٧٩٤٣	٢٨٥٩٤٤
٢٠٠٧	١.٥	٥٤٥٩٩٤٥١	٥٣٢٠١٤٦٠	٤٤٠٨٠٥	٩٥٧١٨٦
٢٠٠٨	١.٣	٨٠٢٥٢١٨٢	٧٩٢٦٦٣٤٥	٥٢٧٥٢٤	٤٥٨٣١٣
٢٠٠٩	١.٥	٥٥٢٠٩٣٥٣	٥١٨٧٤٥٤٤	٦٠٥٩٢١	٢٧٢٨٨٨٨
٢٠١٠	١.٥	٧٠١٧٨٢٢٣	٦٨٦٧٤٧٠٧	٧٢٣٣٤٢	٧٨٠١٧٥
٢٠١١	١.٨	٩٩٦٩٧٦٥٨	٩٧٩١٤٠٦٥	٨٧٤٣٤١	٩٠٩٢٥٢
٢٠١٢	١.٨	١١٩٨١٧٢٢٤	١١٦٨٣٣٠٤٦	١١٤٨٠٤٢	١٨٣٦١٣٦
٢٠١٣	١.٦	١١٣٨٤٠٠٧٦	١١٠٨٩٠٥٣٩	١٣٦٠٣٧١	١٥٨٩١٦٦
٢٠١٤	١.٦	١٠٥٣٨٦٦٢٣	٩٨٥١١٩٣٤	١٤٦٥٢٦١	٥٤٠٩٤٢٨
٢٠١٥	١.٦	٧٢٥٤٦٣٤٥	٥٧٦٥٤٥٩٧	١٧٢٣٦٨٨	١٣١٦٨٠٦٠

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الموجودة في البحث.

١- الانحدار الخطي البسيط بين الفساد المالي والإداري (X) وبين إجمالي الإيرادات العامة (Y1) في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥:
جدول رقم (٣) يوضح توزيع مفردات عينة البحث وفقاً للفساد المالي والإداري وبين إجمالي الإيرادات العامة في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥

السنة	الفساد المالي والإداري (X)	إجمالي الإيرادات العامة (Y1)
٢٠٠٣	٢.٢٠	٢١٤٦٣٤٦
٢٠٠٤	٢.١٠	٣٢٩٨٢٧٣٩
٢٠٠٥	٢.٢٠	٤٠٥٠٢٨٩٠
٢٠٠٦	١.٩٠	٤٩٠٥٥٥٤٥
٢٠٠٧	١.٥٠	٥٤٥٩٩٤٥١
٢٠٠٨	١.٣٠	٨٠٢٥٢١٨٢
٢٠٠٩	١.٥٠	٥٥٢٠٩٣٥٣
٢٠١٠	١.٥٠	٧٠١٧٨٢٢٣
٢٠١١	١.٨٠	٩٩٦٩٧٦٥٨

باسم محاسن محمود الميازمي

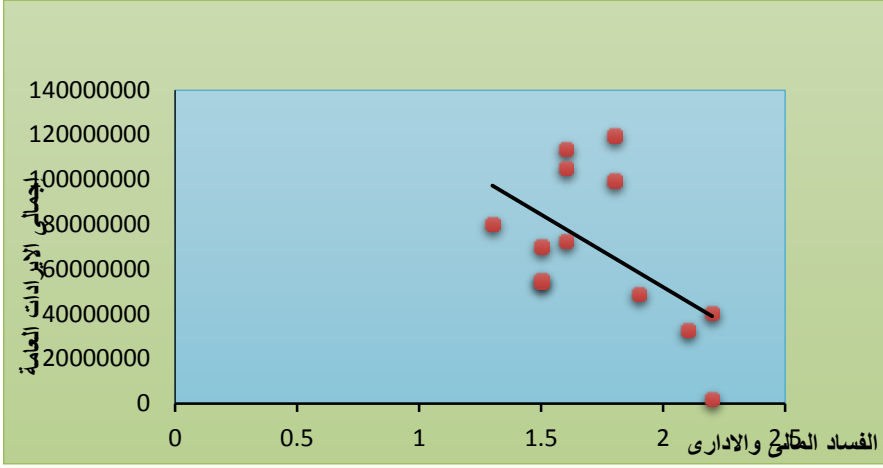
١١٩٨١٧٢٢٤	١.٨٠	٢٠١٢
١١٣٨٤٠٠٧٦	١.٦٠	٢٠١٣
١٠٥٣٨٦٦٢٣	١.٦٠	٢٠١٤
٧٢٥٤٦٣٤٥	١.٦٠	٢٠١٥
٨٩٦٢١٤٦٥٥	٢٢.٦	الإجمالي
٦٨٩٣٩٥٨٨.٨	١.٧٣٨	المتوسط الحسابي
٣٤٦٠٩٦٨٣.٨	٠.٢٩٠	الانحراف المعياري
٥٠.٢١	١٦.٦٩	معامل الاختلاف
٠.٥٤٣		R
٠.٢٩٥		R ²
٤.٦٠٢		F-TEST
*٠.٠٥٥		Sig.
إجمالي الإيرادات العامة (Y1) = ١٨١٥٣٥٥١٧.١ - (X) الفساد ٦٤٧٦٧٥٦٩.٣		معادلة الانحدار

* عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠٥).

يتضح من الجدول السابق:

- بلغ إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥ (٨٩٦٢١٤٦٥٥) ، ومتوسط الإيراد العام (٦٨٩٣٩٥٨٨.٨) تقريباً، وبانحراف معياري (٣٤٦٠٩٦٨٣.٨).
- وبلغ معامل الارتباط بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الإيرادات العامة R (٠.٥٤٣) ، ومعامل R² (٢٩.٥%) ، أي أن ٣٠% من التغيرات الحاصلة في إجمالي الإيرادات العامة تعود إلى تأثير الفساد المالي والإداري ، والباقي يعود لمتغيرات أخرى.
- وجاء نموذج الانحدار معنوي حيث بلغ اختبار F (٤.٦٠٢) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠٥) ، ومعادلة تقدير النموذج:
إجمالي الإيرادات العامة (Y1) = ١٨١٥٣٥٥١٧.١ - ٦٤٧٦٧٥٦٩.٣ الفساد المالي والإداري (X).
- شكل رقم (٢) شكل الانتشار بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الإيرادات العامة

باسم محاسن محمود الميازمي



٢- الانحدار الخطي البسيط بين الفساد المالي والإداري (X) وبين إجمالي الإيرادات النفطية (Y2) في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥:
جدول رقم (٤) يوضح توزيع مفردات عينة البحث وفقاً للفساد المالي والإداري وبين إجمالي الإيرادات النفطية في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥

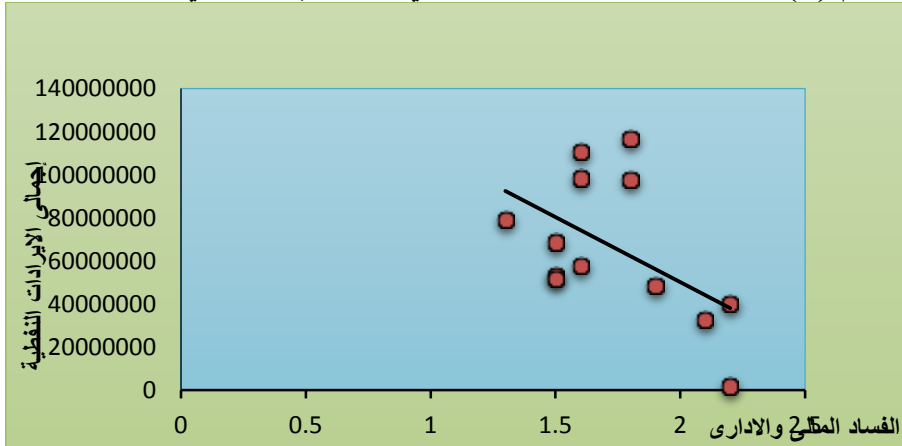
السنة	الفساد المالي والإداري (X)	إجمالي الإيرادات النفطية (Y2)
٢٠٠٣	٢.٢٠	١٨١٣٣٦٠
٢٠٠٤	٢.١٠	٣٢٥٤٧٢٠٠
٢٠٠٥	٢.٢٠	٤٠٠٠٧٦٠٨
٢٠٠٦	١.٩٠	٤٨٤٦١٦٥٨
٢٠٠٧	١.٥٠	٥٣٢٠١٤٦٠
٢٠٠٨	١.٣٠	٧٩٢٦٦٣٤٥
٢٠٠٩	١.٥٠	٥١٨٧٤٥٤٤
٢٠١٠	١.٥٠	٦٨٦٧٤٧٠٧
٢٠١١	١.٨٠	٩٧٩١٤٠٦٥
٢٠١٢	١.٨٠	١١٦٨٣٣٠٤٦
٢٠١٣	١.٦٠	١١٠٨٩٠٥٣٩
٢٠١٤	١.٦٠	٩٨٥١١٩٣٤
٢٠١٥	١.٦٠	٥٧٦٥٤٥٩٧
الإجمالي	٢٢.٦	٨٥٧٦٥١٠٦٣
المتوسط الحسابي	١.٧٣٨	٦٥٩٧٣١٥٨.٦٩
الانحراف المعياري	٠.٢٩٠	٣٣٥٥٧١٩٢.٩٨
معامل الاختلاف	١٦.٦٩	٥٠.٨٦
R	٠.٥٢٢	
R ²	٠.٢٧٣	

باسم محاسن محمود الميازمي

٤.١٢٩	F-TEST
٠.٠٦٧	Sig.
إجمالي الإيرادات النفطية (Y2) = ١٧٠٩٧٩٨٤٤.٦ - الفساد (X) ٦٠٤٠٢٠٧٥.٩	معادلة الانحدار

يتضح من الجدول السابق:

- بلغ إجمالي الإيرادات النفطية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥ (٨٥٧٦٥١٠٦٣)، ومتوسط الإيراد النفطي (٦٥٩٧٣١٥٨.٦٩) تقريباً، وبانحراف معياري (٣٣٥٥٧١٩٢.٩٨).
 - وبلغ معامل الارتباط بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الإيرادات النفطية R (٠.٥٢٢)، ومعامل R2 (٢٧.٣%)، أي أن ٢٧% من التغيرات الحاصلة في إجمالي الإيرادات النفطية تعود إلى تأثير الفساد المالي والإداري، والباقي يعود لمتغيرات أخرى.
 - وجاء نموذج الانحدار معنوي حيث بلغ اختبار F (٤.١٢٩) عند مستوي معنوية أكبر من (٠.٠٥)، ومعادلة تقدير النموذج:
إجمالي الإيرادات النفطية (Y2) = ١٧٠٩٧٩٨٤٤.٦ - ٦٠٤٠٢٠٧٥.٩ الفساد المالي والإداري (X).
- شكل رقم (٣) شكل الانتشار بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الإيرادات النفطية



- ٣- الانحدار الخطي البسيط بين الفساد المالي والإداري (X) وبين إجمالي الإيرادات الضريبية (Y3) في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥:
جدول رقم (٥) يوضح توزيع مفردات عينة البحث وفقاً للفساد المالي والإداري وبين إجمالي الإيرادات الضريبية في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥

باسم محاسب محمود الميازمي

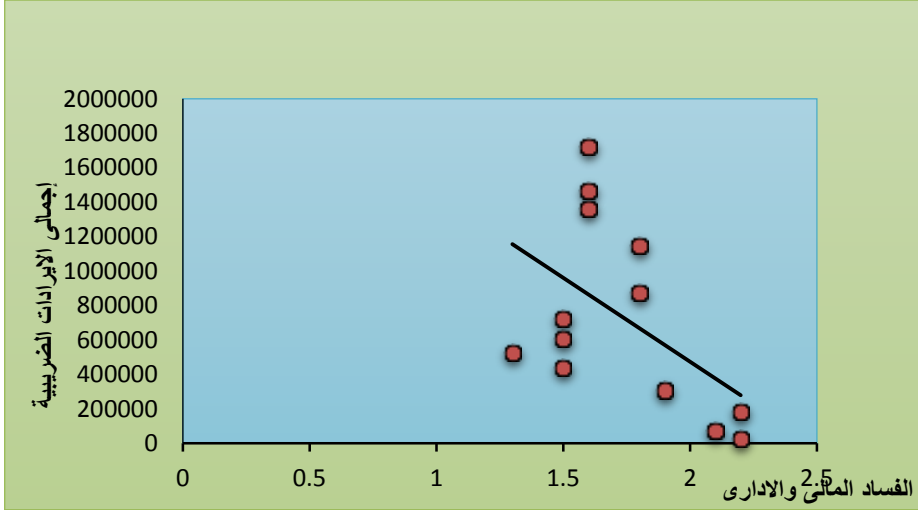
السنة	الفساد المالي والإداري (X)	إجمالي الإيرادات الضريبية (Y3)
٢٠٠٣	٢.٢٠	٢٨٤٤٧
٢٠٠٤	٢.١٠	٧٣٦١٣
٢٠٠٥	٢.٢٠	١٨٤١٤٥
٢٠٠٦	١.٩٠	٣.٧٩٤٣
٢٠٠٧	١.٥٠	٤٤٠٨٠.٥
٢٠٠٨	١.٣٠	٥٢٧٥٢٤
٢٠٠٩	١.٥٠	٦.٥٩٢١
٢٠١٠	١.٥٠	٧٢٣٣٤٢
٢٠١١	١.٨٠	٨٧٤٣٤١
٢٠١٢	١.٨٠	١١٤٨.٤٢
٢٠١٣	١.٦٠	١٣٦.٣٧١
٢٠١٤	١.٦٠	١٤٦٥٢٦١
٢٠١٥	١.٦٠	١٧٢٣٦٨٨
الإجمالي	٢٢.٦	٩٤٦٣٤٤٣
المتوسط الحسابي	١.٧٣٨	٧٢٧٩٥٧.١٥
الانحراف المعياري	٠.٢٩٠	٥٥٢٢٧٦.٥
معامل الاختلاف	١٦.٦٩	٧٥.٨٧
R		٠.٥١٢
R ²		٠.٢٦٢
F-TEST		٣.٩٠٤
Sig.		٠.٠٧٤
معادلة الانحدار		إجمالي الإيرادات الضريبية (Y3) = ٢٤٢١٠.٠٦.٢ - ٩٧٣٨٧٧.٧ الفساد (X)

يتضح من الجدول السابق:

- بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥ (٩٤٦٣٤٤٣)، ومتوسط الإيراد الضريبي (٧٢٧٩٥٧.١٥) تقريباً، وبانحراف معياري (٥٥٢٢٧٦.٥).
- وبلغ معامل الارتباط بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الإيرادات الضريبية R (٠.٥١٢)، ومعامل R² (٢٦.٢%)، أي أن ٢٦% من التغيرات الحاصلة في إجمالي الإيرادات الضريبية تعود إلى تأثير الفساد المالي والإداري، والباقي يعود لمتغيرات أخرى.

باسم محاسن محمود الميازمي

- وجاء نموذج الانحدار معنوي حيث بلغ اختبار F (٣.٩٠٤) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠٥)، ومعادلة تقدير النموذج:
إجمالي الإيرادات الضريبية (Y3) = ٢٤٢١٠٠٦.٢ - ٩٧٣٨٧٧.٧ الفساد المالي والإداري (X).
- شكل رقم (٤) شكل الانتشار بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الإيرادات الضريبية



- ٤- الانحدار الخطي البسيط بين الفساد المالي والإداري (X) وبين إجمالي الإيرادات الأخرى (Y4) في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥:
جدول رقم (٦) يوضح توزيع مفردات عينة البحث وفقاً للفساد المالي والإداري وبين إجمالي الإيرادات الأخرى في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥

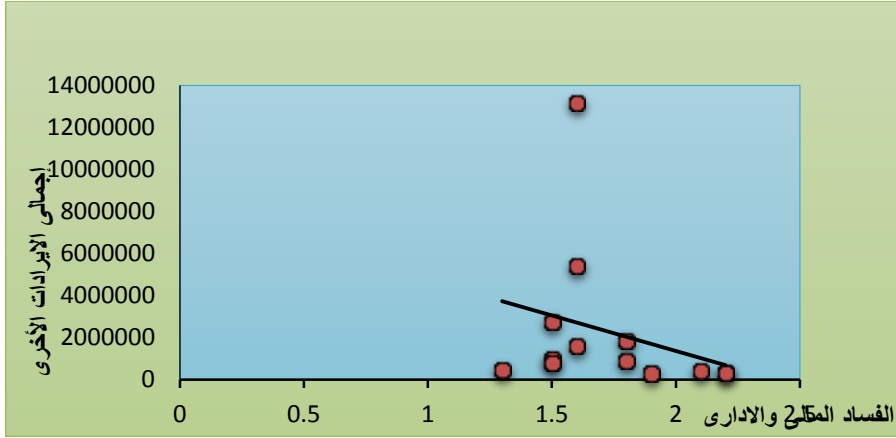
السنة	الفساد المالي والإداري (X)	إجمالي الإيرادات الأخرى (Y4)
٢٠٠٣	٢.٢٠	٣٠٤٥٣٩
٢٠٠٤	٢.١٠	٣٩٧٩٢٦
٢٠٠٥	٢.٢٠	٣١١١٣٧
٢٠٠٦	١.٩٠	٢٨٥٩٤٤
٢٠٠٧	١.٥٠	٩٥٧١٨٦
٢٠٠٨	١.٣٠	٤٥٨٣١٣
٢٠٠٩	١.٥٠	٢٧٢٨٨٨٨
٢٠١٠	١.٥٠	٧٨٠١٧٥
٢٠١١	١.٨٠	٩٠٩٢٥٢
٢٠١٢	١.٨٠	١٨٣٦١٣٦
٢٠١٣	١.٦٠	١٥٨٩١٦٦

باسم محاسب محمود الميازمي

٥٤٠٩٤٢٨	١.٦٠	٢٠١٤
١٣١٦٨٠٦٠	١.٦٠	٢٠١٥
٢٩١٣٦١٥٠	٢٢.٦	الإجمالي
٢٢٤١٢٤٢.٣	١.٧٣٨	المتوسط الحسابي
٣٥٧٨٧٩٨	٠.٢٩٠	الانحراف المعياري
١٥٩.٦٨	١٦.٦٩	معامل الاختلاف
٠.٢٧٤		R
٠.٠٧٥		R ²
٠.٨٩٣		F-TEST
٠.٣٦٥		Sig.
٣٣٧٨٧٣٩.١ - ٨١١٥٠٥٠.٣ = (Y4) إجمالي الإيرادات الأخرى الفساد (X)		معادلة الانحدار

يتضح من الجدول السابق:

- بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥ (٢٩١٣٦١٥٠)، ومتوسط الإيرادات الأخرى (٢٢٤١٢٤٢.٣) تقريباً، وبانحراف معياري (٣٥٧٨٧٩٨).
- وبلغ معامل الارتباط بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الإيرادات الأخرى R (٠.٢٧٤)، ومعامل R² (٧.٥%)، أي أن ٨% من التغيرات الحاصلة في إجمالي الإيرادات الأخرى تعود إلى تأثير الفساد المالي والإداري، والباقي يعود لمتغيرات أخرى.
- وجاء نموذج الانحدار معنوي حيث بلغ اختبار F (٠.٨٩٣) عند مستوي معنوية أكبر من (٠.٠٥)، ومعادلة تقدير النموذج: إجمالي الإيرادات الأخرى (Y4) = ٨١١٥٠٥٠.٣ - ٣٣٧٨٧٣٩.١ الفساد المالي والإداري (X).
- شكل رقم (٥) شكل الانتشار بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الإيرادات الأخرى



الاستنتاجات:

- يسعى الباحث هنا إلى توضيح أهم الاستنتاجات التي خلصت لها الدراسة والتي يمكن إيجاز أهمها بما يأتي:-
- ١- يعد غياب معايير الحكم الرشيد التي من أهمها (الشفافية، المساءلة، المشاركة) عاملاً رئيسياً في ظهور و انتشار الفساد فالأزمات التي حدثت في كثير من دول العالم كانت نتيجة لغياب معايير الحكم الرشيد.
- ٢- من الصعوبة وضع مقياس إحصائي محدد ودقيق وثابت لواقع الفساد في أي دولة لكون الفساد يعتمد السرية ولا يعترف بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة ويعمل الفساد بعيداً عن أعين الرقابة.
- ٣- يتضح أن حالة الموازنة العامة في العراق كانت وما زالت تعتمد بشكل مباشر على الإيرادات النفطية، وهي التي تحدد هيكل الإيرادات العامة، إذ شكلت خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) متوسط النسبة مقدار ٩٥% إلى إجمالي الإيرادات العامة وهذا ما يؤكد رعية الاقتصاد العراقي.
- ٤- أظهرت النتائج انخفاض الأهمية النسبية للضرائب في تمويل الموازنة العامة خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٥) إذ بلغت أعلى نسبة لها عام ٢٠١٥ وهي (١.٨%) من إجمالي الإيرادات العامة، كما تبين وجود نسبة عالية من الموقوفات الضريبية كانت أدنى نسبة لها هي (٧٢%) للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وهذا يؤكد نقشي ظاهرة التهرب الضريبي.
- ٥- انتهت الدراسة إلى استنتاج رئيسي يخص فرضية الدراسة من أن الفساد المالي والإداري له تأثير سلبي على الإيرادات العامة للدولة وهذا ما يطابق ما سعى إليه الباحث، إذ تم أثبات صحة الفرض القائل بوجود تأثير معنوي لمستوى الفساد المالي والإداري في الإيرادات العامة وحسب النموذج الإحصائي أدناه:

إجمالي الإيرادات العامة (Y1) = ١٨١٥٣٥٥١٧.١ - ٦٤٧٦٧٥٦٩.٣ = **الفساد (X)**

التوصيات:

- يسعى الباحث واعتماداً على ما ورد من الاستنتاجات التي تمخض عنها هذا البحث في صياغة توصيات يمكن الاستفادة منها وهي كالآتي:
- ١- يجب على الحكومة العراقية أن تفرض على مؤسساتها وإدارتها كافة تطبيق معايير الحكم الرشيد والالتزام بها، وخاصة فيما يتعلق بالتعاملات المالية، لأن تطبيق هذه المعايير والالتزام بها سوف يؤدي إلى الحد من الفساد وتقليل إهدار موارد الدولة إلى أدنى مستوى.
 - ٢- ضرورة أن يكون هناك وقفة جادة لصياغة ووضع مقياس إحصائي واضح ودقيق للفساد نثق به بما يلائم واقعنا وذلك من خلال إشراك المختصين كافة من الأكاديميين والحقوقيين والاقتصاديين والإحصائيين والإداريين للتعرف على واقع هذه الظاهرة المدمرة والمستفحلة في بلدنا ومعرفة أسبابها وآلياتها ووضع السبل الكفيلة لمعالجتها.
 - ٣- التوجه الجاد من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية في تنويع هيكل الاقتصاد العراقي وتوسيع قاعدته الإنتاجية، والتركيز على مصادر الإيرادات التي تنسم بالثبات والاستقرار النسبي، والتحول نحو اقتصاد متنوع تصبح فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية والضريبية مصدر رئيسي ومهم لتمويل الموازنة العامة.
 - ٤- يجب زيادة نسبة إسهام الضرائب في الإيرادات العامة للدولة وذلك من خلال تبسيط وتوضيح القوانين والأنظمة الضريبية وجعلها تمتاز بالشفافية والمرونة للحد من قدرة المسؤولين على استخدام اجتهادهم الخاصة في تطبيق هذه الأنظمة والقوانين، وفرض العقوبات القانونية بحق المتهربين ضريبياً، مع مراعاة عدم المغالاة في سعر الضريبة.
 - ٥- ضرورة إنشاء محكمة مستقلة ونزيهة تختص بقضايا الفساد وتحرر من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عملها، فضلاً عن تقوية الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال محاربة الفساد وتوسيع صلاحيتها واختيار القيادات النزيهة والكفوة والمتخصصة لإدارة هذه الهيئات، وخاصة هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، فضلاً عن ضرورة توثيق وتحليل تجارب الدول التي لها السبق في مجال مكافحة الفساد والاستفادة من تجاربها.

المراجع:

- (١) حسن أبو حمود، "الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، قسم الدراسات السياسية، سوريا، ٢٠٠٢، ص٤٤٧.
- (2) Ashfort B.E Aan D.V, The normalization of corruption in organization, New York, 2003, p.2.
- (3) Windssory, Theory of limits on corruption, N.Y, 2004, p142.
- (٤) وليد إبراهيم الدسوقي، "مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الإقليمية والدولية"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٦.
- (٥) هدى شاكر محمود، "دور أجهزة الدولة في الحد من الفساد الإداري والمالي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية، العراق، ٢٠١٢، ص٣٠٩.
- (٦) عبدالله علي عكايلة، الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة جريمة الرشوة، ندوة الرشوة وخطورتها على المجتمع، المركز العربي للدراسات والتدريب، الرياض، ١٩٩٢، ص٦٧.
- (٧) ابتهاج محمد رضا داود، الفساد الإداري وأثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، جامعة بغداد، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٨، بغداد، ٢٠١١، ص٦٧.
- (٨) مقداد أحمد الجليلي ووحيد محمود رمو، أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في استراتيجية الحد من الفساد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية، العراق، ٢٠١٢، ص١٠٠.
- (٩) يوسف حسن يوسف المصري، اقتصاديات الاسواق الدولية، الطبعة الأولى، دار العدالة، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٦.
- (١٠) بلاسم جميل خلف، "الفساد و غسيل الأموال أسبابهما ومخاطرهما ودورهما في تمويل الإرهاب في العراق وسبل المعالجة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد ١٩، العراق، ٢٠١٢، ص٣٠.
- (١١) حيان سلمان، "اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، ص٢.
- (١٢) بودلال علي، "إشكالية الاقتصاد الغير رسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعة وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر"، مؤتمر ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٦٧.
- (١٣) فاروق الدسوقي، "الربا والفساد الاقتصادي وخطرهما على الأمة"، مجلة الفرقان، العدد ٤٥٤، الأردن، ص٦.
- (١٤) عبدالله الزغبى وآخرون، "أساليب التجنب والتهرب الضريبي"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد ١٩، العدد ٤، الأردن، ص١٧.

(١٥) عبد الحميد الحاج صالح، "التهرب الجمركي بين النظرية والتطبيق (دراسة في قانون الجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣، العدد الثاني، سوريا، ٢٠٠٧، ص ١٧.

(١٦) حسام علي داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص ١٤٢.

(17) Vito Tanzi & Hamid Davoodi, Roads to no whers How corruption in public investment turts growth, Economic Issues, IMF published March 1998, Washington, D.C. p08.

(١٨) فهد بن مسعود عبد العزيز، "أخلاقيات الإدارة في الوظيفة العامة"، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٣٨-١٦٢.

(١٩) خليل إسماعيل إبراهيم، "أثر الغش في إحداث الخسائر الاقتصادية في قطاع البناء العراقي"، بحث منشور على موقع بحوث السوق وحماية المستهلك، ص ٤,٧. www.jasj.net

(٢٠) هاشم الشمري، إيثار الفتلي، "الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١١، ص ٣٨-٤٠.

(٢١) سالم محمد عبود، "ظاهرة الفساد الإداري والمالي مدخل استراتيجي للمكافحة"، الطبعة الثانية، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠١١، ص ٦٧.

(٢٢) سهير حسين حسن، "المسؤولية الأخلاقية في مواجهة الفساد الإداري والمالي"، مجلة ديالى، العدد الخامس والستون، العراق، ٢٠١٥، ص ٢٠٢.

(٢٣) علي سكر عبود، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية، بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ١، العراق، ٢٠١٠، ص ١٢٤.

(٢٤) محمد غالي راهي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١، العدد ٢، العراق، ٢٠٠٩، ص ٢٠٠.

(٢٥) عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ٢٠٠٨، ص ٥.

(٢٦) كريم نعمة، (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس مدركات الفساد والشفافية، مؤشر قياس الأداء والإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر)، ٢٠٠٧، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ulum.nl/b194.htm>

(٢٧) عبد القادر علي، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(*) مؤسسة غالوب الدولية (Gallup International Association) هي مؤسسة استطلاع رأي، تأسست في زيورخ في سويسرا عام ١٩٤٧ وشغل جورج غالوب منصب اول رئيس للمؤسسة حتى وفاته عام ١٩٨٤.

(28) Transparency International (2011) The Global Corruption.

- (٢٩) محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، بحث منشور، على الموقع الإلكتروني www.nuiv-medea.dz
- (٣٠) مروى محمود عمر، الفساد وأثره على تفاوت توزيع الدخل والفقر دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مصر، ٢٠١١، ص ٤٢، ٤٣.
- (31) Transparency International (2013) The Global Corruption Barometer 2013, Berlin.
- (32) Transparency International (2013) The Global Corruption Barometer 2013, Berlin, 2009, appendix D, table (1), p.29.
- (٣٣) غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، العراق، ٢٠١٦، ص ١٧٧.
- (٣٤) بو زيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، بحث، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ١٠، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٦٣.
- (٣٥) صالح بن رحيل بن رشود العنزي، أثر تعزيز الشفافية في مكافحة الفساد الإداري بالمنظمات العامة مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، ٢٠١٢، ص ٢.
- (٣٦) بيتر ايجن، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، المنظمة الدولية للشفافية، برلين، إبريل ١٩٩٨، ص ٤٩.
- (٣٧) مروة عاطف أبو عودة، أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (١٩٩٦-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ٢٠١٥، ص ٢٤-٢٥.
- (٣٨) عرباوي مصعب، واقع الحكم الرشيد في الدول العربية دراسة تحليلية تحليل في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠ - ٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٨.
- (٣٩) حسين عباس حسين الشمري، الشفافية والفساد الإداري والمالي، محاضرات ملقاة على طلبة المرحلة الثالثة، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٣.
- (٤٠) رشا نايل حامد الطراونة وعلي محمد عمر العضايلة، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، بحث، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد ٦، العدد ١، الأردن، ٢٠١٠، ص ٦٨.
- (٤١) عبيد مصلى وآخرون، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مؤسسة أمان، الطبعة ٣، رام الله / فلسطين، ٢٠١٣، ص ٥٩، ٦٠.

- (٤٢) علي حسون الطائي وعلاء دهام حمد، أبعاد الحاكمية المحلية في العراق دراسة ميدانية في المجلس المحلي لقضاء المحمودية، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٥، بغداد، ٢٠١٠، ص ٩.
- (٤٣) أمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٣٥.
- (٤٤) بسام عبدالله البسام، الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، بحث منشور، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٧-٦٨، السعودية، ٢٠١٤، ص ١٨٧.
- (٤٥) جبابرية توفيق وجبلون آمال، الشفافية لمكافحة الفساد في الإدارة المحلية دراسة حالة بلدية سدراتة، رسالة ماجستير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١١.
- (٤٦) أمنصوران سهيلة، مصدر سابق، ص ١٣٦.
- (٤٧) محمد جاسم عواد، الفساد الاقتصادي في دول مختارة مع التركيز على العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٩، ص ٤٧.
- (٤٨) لقاء فنان ثامر زيدان، دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة ١٩٩٥ - ٢٠١٠ وسبل تفعيلها، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥١.
- (٤٩) عبد الحسين محمد العنكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق - تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٨١.
- (٥٠) حيدر كاظم مهدي، انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ١، العراق، ٢٠١٥، ص ١١٢.
- (٥١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي السنوي، العراق، ٢٠١٢، ص ٤٢.
- (٥٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي السنوي، العراق، ٢٠١٣، ص ٥٦.
- (*) المرض الهولندي: هو يعبر عن الآثار الغير مرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصاً القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، تعود هذه التسمية إلى حال الكسل والتراخي التي أصابت الشعب الهولندي بعد اكتشاف النفط، إذ هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي، فكان أن دفع ضريبة هذه الحال بعد أن فاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه.
- (٥٣) محمد طاقة و هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٨٢-٨٥.